

عليه السلام صلى الله عليه وآله استنابا امرأة فلم ينسب ففعلها وقال الشافعي  
 مرة فقال لا لم ينسب كما نعتوا استحسنة للمزني وقال الزهري يدعي على الاستناب  
 ثلاث مرات فان ابى فله وروى عن علي رضي الله عنه يستناب شهرين وقال الشافعي  
 يستناب ابدا وبه أخذ الثوري ما روي توبته وحكي بن القضاة عن ابي حنيفة انه  
 يستناب ثلاث مرات في ثلاث ايام او ثلاث جمع كل يوم او جمعة مرة وفيها بمحمد  
 علي بن القاسم يدعي للمزني الاستناب ثلاث مرات قال ابى حنيفة وعنه واختلف  
 علي هذا مذهب ابى حنيفة عليه ايام الاستناب ليتوب ايام لا تقال له ما علمت  
 في الاستناب بتجريمها ولا تعطينا او يوفي من اطعام بما الاضطره وقال اصبح يخوف  
 ايام الاستناب بالقتل ويبرئ عليه الاسلام وفيها باب في الحسب اطابني ابو عطفة  
 الايام ويذكر الجنة ويخوف بالنار قال اصبح في المواضع جسد فيها من التبيخ مع ذلك  
 او وجد اذا استوفى منه سواء وبوقف ماله اذا خفي فتملغه على المسكين ويطعم منه  
 ويسبق بذلك يستناب ابدا على كل جمع وان تدينه وقد استناب النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهان الذي ارتد مع مرات وحسبها لاربعين عن مالك يستناب ابدا على كل جمع  
 وهو قول الشافعي واحد وبه ابن القاسم وقال الشافعي يقتل في الرابعة وقال اصحاب ابى حنيفة  
 ان ينسب في الامة قتل دون الاستناب وان تاب ضرب ضربا وجيعا ولم يخرج من التبيخ  
 حتى يظهر عليه خضوع التوبة ولا يرأى للندبة لا يعلم احدا اوجب على المرتد في المرة الاولى  
 ادبا اذا رجع وهو على مذهب مالك والشافعي والكوفي **فصل** في القاضى بحمد الله  
 هذا حكم من ثبت عليه ذلك بما يجب ثبوته من اقرار او عدولم يدفع فاما من  
 لم يتم الشهادة عليه بما شهد عليه الواحدا او القليل من الناس وثبت قوله لكن  
 احتل بهم يكن صحيحا وكذلك ان تاب على القول بقبول التوبة فهذا بدأ عنه القتل  
 ويسقط عليه اجتهادا لاما بمدد شهره حاله وقوة الشهادة وضعفها وكثرة

السمع عنه وصورة حاله من التهمة في الدين والتميز بالسفاهة والمجون فهو من  
 اذا فقه من شديدا الكمال من التضييق في التبيخ والشدة في القبول في الاعايب التي هي  
 منهي طاقته مما لا يعمه اقيام ضرورية ولا يقع عن عمدته وهو حكم كثر في  
 عليه القتل لكن وقف عن قتله لمعنى اوجبه وترى من لا لشك او عائق اقتضاه امره  
 وحالات الشدة عليه في كاله تختلف بحسب اختلاف حاله وقد روي اوله دعوى مالك  
 في لا وراعي النهار ة فاذا تاب بكل طمناك في العتبية فيجاب بفتح من رواية شهاب  
 اذا تاب المرتد فلا عقوبة عليه وقاله يحقون وافق ابو عبد الله بن عبد الله بن سيب التبيخ  
 صلى الله عليه وسلم فشهد عليه شاهدان عدل احدهما بالادب الموعود والفتك من التبيخ  
 التوبين حتى يظهر توبته وقال القاسمي فمثل هذا ومن كان قصيره القتل فمما عاق  
 انكسر في القتل من التبيخ ولكن يستطال بجمه ولو كان فيه من لمة  
 ما علم ان يقيم ويحمله من القيد ما يطوقه في وقتها ممن اشكل امره يشد  
 في القيد شدة او يضيق عليه في التبيخ حتى يظهر فيما يجب عليه وقال في مسئلة اخرى  
 مثلها ولا يقر او الدعاء الا بالامر الواقع وفي الادب بالسقوط والتبيخ كالتسفيها  
 وبما يقفوت شديدا فاما ان يشهد عليه سوى شاهدين فثبت من عدلها  
 او جرحهما ما اسقطها عنه ولم يسمع ذلك من غيرهما فامرهم اخف اسقوط الحكم عنه  
 وكان لم يشهد عليه الا ان يكون ممن يليق به ذلك ويكون الشاهدان من أهل التبين  
 فاسقطها بعد اذ فهو ان لم يفتد الحكم عليه بشهادتهما فادفع القطن صدقهما  
 ولما كتمتا فتكمله موضع اجتهاد والله وفي الارشاد **فصل** في القاضى بحمد الله  
 هذا حكم المسلم فاما الذي اذا اصرح بسببه او عرض او استخف بقدرك او وصفه  
 بغير الوجه الذي كره به فلا خلاف عندنا في قتله ان لم يسلم الا ان لم تعطه الذمة  
 او شهد على هذا وهو قول عامة العلماء الا بالحنيفة والثوري وسابعهما من الكوفة